# The History of Oil in Iraq from 1972 - 2018: Between Global Corporate Control and Liberation Efforts - Reality and Future Prospects

**Assistant Lecturer Israa Faleh Ghali**
College of Industrial Management for Oil and Gas
Department of Project Management
E-mail: asraa.falh@buog.edu.iq

## Abstract:

This study sheds light on the discovery of oil in Iraq during its time as an Ottoman province, and the subsequent rush by Western powers to claim this resource for themselves rather than allowing it to benefit the Iraqi people. The study describes how these nations vied for control over Iraq's oil wealth like fierce predators, albeit using sweet words and imposing realities rather than claws and fangs.

The study reviews Iraq's negotiations with oil companies that were forced upon the country, leading to a monopoly over its oil resources. It also explores the intermittent attempts by Iraq's leaders to break free from this oppressive monopoly, culminating in a series of nationalizations of oil companies in Iraq, which were completed by 1975. The study seeks to analyze the role of oil in Iraq's economy, whether through maximizing its benefits and the associated industries or by diversifying Iraq's national income sources as a precaution against future oil depletion or sudden price drops, as has happened multiple times before.

The study highlights the importance of security stability, development, social justice, and Iraq's need to overcome the divisive practice of sectarianism, which has been destructive wherever it has taken root, with Lebanon serving as a cautionary example.

**Key words**: history, oil nationalization, impact of global corporations, economic diversification, Iraq.

# تاريخ النفط في العراق من عام ١٩٧٢–٢٠١٨ بين سيطرة الشركات العالمية على الاقتصاد ومحاولات التحرر: الواقع وآفاق المستقبل

**المدرس المساعد اسراء فالح غالي**
كلية الادارة الصناعية للنفط والغاز/ قسم ادارة المشاريع
E-mail: asraa.falh@buog.edu.iq

**الملخص:**

تلقي الدراسة أضواء كاشفة على اكتشاف النفط في العراق أيام كان ولاية عثمانية، وما صاحب ذلك من تهافت الدول الغربية الطامعة في اقتطاف تلك الثمرة لنفسها بدلا من أن تكون مصدر خير لأبناء العراق، وتنافس الدول على تلك الثروة كالوحوش الضارية، غير أن سلاحها الكلام المعسول وفرض الأمر الواقع بدلا من الأظفار والأنياب!! وتستعرض الدراسة بعضا من فترات "مفاوضات العراق" مع شركات النفط التي فُرضت على العراق لتحتكر مقدراته النفطية، ومحاولات حكام العراق –على فترات متباعدة– الفكاك من ذلك الاحتكار البغيض. حتى اكتملت سلسلة المحاولات بالتأميم المتتالي لشركات النفط في العراق حتى عام ١٩٧٥. وتحاول الدراسة استكشاف وضع النفط في الاقتصاد العراقي، سواء من جهة تعظيم الاستفادة منه ومن الصناعات الملحقة به، أم من جهة تنويع مصادر الدخل القومي العراقي، تحسبا لفترات نضوب النفط وعدم الاعتماد عليه، أو نزول الأسعار بصورة مفاجئة كما حدث من قبل مرات عديدة، وتشير الدراسة إلى أهمية الاستقرار الأمني، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، وعودة العراق لتجاوز محنة المحاصصة البغيضة، التي ما دخلت بلدا إلا أهلكته، وما التجربة اللبنانية عنا ببعيد.

**الكلمات المفتاحية:** التاريخ، تأميم النفط، تأثير الشركات العالمية، التنويع الاقتصادي، العراق.

**المقدمة:**

"مما لاشك فيه أن العراق هو موطن جميع القصص المتصلة بالنفط، فهو يمثل كل مال يرتبط بتقلبات النفط، وتفاوتاته، وصراعاته، وإمكاناته، وإخفاقاته أكثر من أي بلد آخر. وذلك أساس نعمة النفط ولعنته (فضل الدين، د.ت، ٧). ويعد النفط العامل الحاسم في تشكيل العراق وحاضره ومستقبله، فخلال طيلة عمر الدولة العراقية أدت أرباحه دوراً رئيساً في صياغة خطط التنمية، كما أن الصراع حوله شكّل اللحظات الحاسمة في تأريخ البلد، وقاد الأحداث إلى وجهاتٍ معينة؛ لذا فإن التعامل الواعي مع هذا المورد يتطلب تبني سياسة جديدة، تستهدف تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي، والتحسب لظروف السوق العالمية للنفط بما يقلل الآثار السلبية على المجتمع.

**أسباب اختيار الموضوع:** يعد النفط الخام المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة للعراق، ومن المعضلات الاقتصادية العويصة بالعراق:أحادية الاقتصاد، واعتماده على مورد مالي واحد هو إيرادات القطاع النفطي. رغم هذا كله فإن اعتماد الموازنة العراقية على إيرادات النفط بهذا الشكل أمر يثير القلق والانزعاج. وتأتي أهمية الدراسة من كونها تهتم بقطاع حيوي، باعتبار النفط الخام أحد أهم السلع المتداولة عالمياً ومحلياً.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تقديم فائدة للباحثين والمسؤولين عن قطاع النفط، بل والاقتصاد العراقي؛ عن كل ما يخص النفط ووضعه في بلاد الرافدين العريقة، حتى تستعيد دورها المعروف عنها عبر التاريخ، وتحقق لأبنائها المستقبل المنشود قريبا إن شاء الله.

كما تعالج الدراسة أكثر من واحدة من أهم القضايا التي تختص قطاع النفط العراقي كما سنرى عبر سطور الدراسة.

كما تهدف الدراسة بشكل فرعي إلى:

- دراسة دور النفط في تنمية الاقتصاد العراقي في المرحلتين الحالية والمستقبلة.
- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لزيادة إنتاج النفط العراقي وتعظيم الفائدة منه.

**إشكالية الدراسة وأسئلتها**

رغم كون القدرة النفطية للعراق تبلغ –نظريا– اثني عشر مليون برميل يوميا، فإنه لم يتمكن أبدا من إنتاج أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا منذ عام ١٩٧٩، وذلك لأسباب مختلفة، كالحروب المتتالية التي تم توريطه فيها، والنزاعات الداخلية المستمرة، وفي مطلع عام ٢٠١١ سجل إنتاج النفط في العراق ٢.٤

مليون برميل يوميا. ولا شك أن هذه المعدلات متأخرة كثيرا عن القدرة الحقيقية للعراق، ففي عام ٢٠٠٥م، قدرت مجلة "النفط والغاز"(Oil and Gas Journal) أن العراق يمتلك ١١٢ مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة، وأن ١٥ حقلا فقط (من إجمالي ٧٣ حقلا) قد تم تطويرها[١] . وتثير الدراسة عديدا من الأسئلة التي سنعمل على توفير الإجابات عنها في طيات الدراسة الحالية، ومنها (OPEC،2010 ، p:3):

– ما علاقة بدايات النفط بالأنشطة الاستعمارية في الشرق العربي عامة، والعراق خاصة؟

– هل أفادت عمليات تأميم مؤسسات قطاع النفط العراقي العراق شعبا ومواطنين؟

– ما أهم ملامح الاقتصاد العراقي في المستقبل؟ وما الخطوط العريضة في أفضل سبيل للاستفادة من النفط في تحسين مستوى معيشة رجل الشارع العراقي والمواطن البسيط؟

**فرضيات الدراسة:**

– كانت بدايات النفط مرتبطة بالأنشطة الاستعمارية في الشرق العربي عامة، والعراق خاصة.

– أفاد تأميم مؤسسات النفط العراقي العراق، لكن كان المفترض أن تكون الفائدة أكبر.

**الدراسات السابقة:**

**دراسة بيداء جواد كاظم: دور الإيرادات النفطية في تعزيز التنمية الاقتصادية– العراق حالة دراسية. (٢٠٢٠):**

أوصت الدراسة في الختام بالآتي: إن الطريقة المجدية الفعالة لاستثمار العوائد النفطية وتطوير البلدان تحتم قيام تعاون وتنسيق على مستوى الوطن العربي كله، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق مصالح مشتركة بين البلدان المنتجة وسائر الوطن العربي. كما نبهت الدراسة إلى الحاجة الملحة لمد وتطوير وصيانة أنابيب النفط داخل العراق وخارجه، وتطوير القدرات التصديرية للعراق.

**في دراسة مرزوك عاطف لافي، سلطان زمن راوي: تسويق النفط العراقي– آليات التعاقد وممكنات التحفيز. (٢٠٢٢):**

[١] – في الرابع من أكتوبر ٢٠١٠م، تم تعديل البيانات الخاصة باحتياطات العراق، لتصبح ١٤٣.١ مليار برميل.

نبهت الدراسة إلى ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي، وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل رئيسي. وأوصت الدراسة بالعمل على توسيع سوق النفط العراقي، لتجنب ما قد يحدث لعملية تسويق النفط في حالة نشوب حرب، أو تعرض دولة –من الدول المستوردة للنفط العراقي الخام– لأزمة اقتصادية.

**دراسة محمد علي زيني: الاقتصاد العراقي، الواقع الحالي وتحديات المستقبل (٢٠٠٦):**

يتحسر الكاتب على الردة التي أصيب بها العراق في اقتصاده، فأصبح يتذيل قوائم التنمية بين دول العالم، ففي إحدى الإحصاءات، التي ضمت ١٤٤ دولة، تذيل العراق القائمة، وجاءت الصومال وأفغانستان أفضل منه، وقد حصل العراق على صفر من عشرة في مؤشرات هذا الإحصاء الذي يقيس معيار الاستقرار والأداء الحكومي!! لكنه يبشر أن الأمل يكمن في الديمقراطية، ويصفها بأنها صمام الأمان للشعب العراقي. والطريق الآخر هو طريق الانتصار على طمع الذات في سبيل أن يحيا الوطن، إنه طريق التفاني لخدمة هذا الوطن من خلال ترسيخ الديمقراطية، ونشر الأمن. فهو الأرضية الصالحة التي يستلزمها الاستثمار لبناء الاقتصاد وتوفير معيشة مزدهرة وحياة كريمة للمواطنين.

**دراسة ناجي فارس: الاقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣، التحديات والمعالجات. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العام ١٩، العدد ٧١، يناير ٢٠٢١م:**

بدأت الصراعات والتدمير والتهجير والإنفاق المالي الكبير على العمليات العسكرية وعلى المشاريع الوهمية منذ عام ٢٠٠٣م حتى انتصار العراق على الإرهاب. وعليه فإن البدء بالإصلاح الاقتصادي الشامل، مع الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في مفاصل القطاعات الاقتصادية في العراق، والإسراع بوضع الحلول والمعالجات للنهوض بالواقع الاقتصادي، من خلال تنويع الاقتصاد العراقي بزيادة وتنويع الصادرات، والتقليل من الاستيراد لتوفير العملات الصعبة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولذلك فقد أوصى الباحث بالآتي:

أولا: العمل على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

ثانيا: ضرورة التخطيط بهدف إعادة توزيع القوة البشرية العراقية، وفتح مشاريع جديدة.

## المبحث الأول: المفاهيم والمصطلحات

**- النفط في العراق:**

عرف النفط في العراق منذ تاريخ مغرق في القدم، من خلال ظهوره على سطح الأرض، حيث استخدمه العراقيون القدامى في البناء وطلاء زوارقهم (جاء في الكتب المقدسة أن نبي الله نوح استعمل الزفت في بناء سفينته)، فضلاً عن انبثاقه إلى سطح الأرض واشتعاله كما في "النار الأزلية" وهي التي كانت القبائل تعبدها في بلاد ما بين النهرين. وجاء ذكره أيضا في التوراة عند وصف بناء برج بابل. وقد أطلق البابليون اسم "النفط" على القير "القار" الخام، وعرفوا كيفية الاستفادة منه في البناء وفي صناعة وسائل النقل المائي وتعبيد الطرق والإنارة والطبخ. وكذلك استخدمه الآشوريون في صناعاتهم المختلفة، واستعمله الخلفاء العباسيون في الإضاءة والبناء والأسلحة الفتاكة، وكان يعرف في حينها بـ"النار الإغريقية" (سالم، ٢٠١٣– ٤٣٤)، ويتكون معظم سطح العراق من صخور رسوبية، باستثناء الهضبة الغربية التي تكونت من صخور نارية قديمة، ولغرض تكون النفط، لابد من توافر شروط معينة لتجمع النفط ووجوده، أهمها: الصخور المولدة للنفط (Source Rocks)، والمكمن (Reservoir) (سالم، ٢٠١٣–٤٣٤).

**أوبك:** هي اختصار لمصطلح: "منظمة الدول المصدرة للبترول"، وهي منظمة دولية حكومية دائمة، وقد أعلن عن إنشائها عام ١٩٦٠م، في بغداد، من خمس دول مصدرة للبترول، هي: المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، والكويت، وفنزويلا، بهدف تجميع وتنسيق المواقف تجاه شركات البترول الغربية، ولم يتوقع مؤسسوها أن تضطلع بهذا الدور المهم الذي تقوم به الآن في العلاقات الاقتصادية وعلاقات الطاقة الدولية، وكما يشير تقرير (أوبك– ٢٠٠٦) فقد توسعت المنظمة بانضمام دول عديدة إليها على فترات متفرقة، وتجمع المنظمة بين دول من توجهات سياسية واقتصادية مختلفة، بل ومستويات إنتاج وصادرات واحتياطي متباينة. وتتميز المنظمة رغم هذا بالآتي:

– قلة أعضائها نسبيا، فهي مقصورة على الدول المصدرة للبترول دون غيرها.

– أغراض المنظمة محدودة، ومقصورة على توحيد السياسة البترولية للأعضاء، بهدف استقرار الأسعار في الأسواق العالمية.

وقد تم التوافق على اختيار فيينا مقرا رسميا ورئيسيا للمنظمة. واللغة الرسمية المعتمدة داخل المنظمة هي اللغة الإنجليزية. وتتمتع المنظمة بالشخصية القانونية الدولية، والصلاحية في إبرام كافة التصرفات القانونية، مثل الحق في تملك العقارات، وأهلية التقاضي، وإبرام الاتفاقيات الدولية مع الدول الأعضاء فيها

وغير الأعضاء، والتمتع بالحصانة الدبلوماسية فيما يتعلق بممثليها أو موظفيها، أو فيما يخص أموال المنظمة (المنيف، ٢٠٠٨–٧٠).

**شركات النفط بالعراق الواردة بالدراسة:**

في عام ١٩٣٩م، احتكرت "شركة نفط العراق"(IPC) مع شركات أخرى اتحدت معها جميع عمليات الكشف والبحث والتنقيب عن النفط وإنتاجه في جميع أنحاء العراق، وفي كافة مراحله، وقد قسمت أماكن امتيازات تلك الشركات كالآتي:

- شركة نفط العراق IPC: منطقة امتيازها الموصل وبغداد– شرقي نهر دجلة، وحددت مدة امتيازها بـ ٧٥ عاما، اعتبارا من عام ١٩٢٥م، وكان من المفروض أن ينتهي عام ٢٠٠٠م.
- شركة نفط الموصل: منطقة امتيازها غربي دجلة، وشمالي خط عرض ٣٣ درجة، ومدة امتيازها ٧٥ عاما، اعتبارًا من عام ١٩٣٢م، وكان من المفروض أن ينتهي عام ٢٠٠٧ م.
- شركة نفط البصرة: منطقة امتيازها البصرة وجنوب العراق، بما في ذلك المياه الإقليمية والجزر، ومدة امتيازها ٧٥ عاما اعتبارا من ١٩٣٨م، وكان من المفروض أن ينتهي عام ٢٠١٣م.

## المبحث الثاني: تاريخ النفط في العراق

**مقدمة:**

كانت ألمانيا أول من حصل على امتيازات نفطية في أراضي الدولة العثمانية لدى زيارة القيصر الألماني فيلهلم الثاني إلى اسطنبول عام ١٨٩٨، وقد تزامن ذلك الاهتمام مع ظهور سياسة ألمانية عرفت يومئذ بسياسة الاندفاع نحو الشرق، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، أدرك الإنجليز والألمان أهمية النفط في العراق، إلا أن المفاوضات من أجل الحصول على الامتيازات لم تبدأ بشكل فعلي إلا سنة ١٩٠١م، ولكن دون تحقيق تقدم ملموس لأسباب عديدة؛ منها: إنشاء سكة حديد "بغداد–برلين" فيما يخص الجانب الألماني، وكذلك الانقلاب السياسي التركي عام (١٩٢٣)، وقد منحت الدولة العثمانية موافقتها المبدئية لبريطانيا على التنقيب عن النفط في ولايتي بغداد والموصل، لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يمهل ذلك الاتفاق طويلاً (الشاهد، ٢٠١٣). وقد أدت العوامل الاقتصادية التاريخية دورا كبيرا في توجه عدد من الدول الأوروبية إلى منطقتنا العربية، وأخذت في البداية شكلاً دبلوماسيا وتجاريا وتبشيريا في التنافس، استعملت فيه الأساليب الدبلوماسية المرنة والأحلاف العسكرية. "فقد استمر الألمان يبذلون جهودا متواصلة، في الحصول على موطئ قدم في مجال حقوق التنقيب عن النفط، حتى نجحوا عام ١٩٠٣، بعد

توقيع امتياز سكة حديد "قونية– بغداد– البصرة"، وحصلوا على حق استغلال المعادن على جانبي السكة لمسافة ٢٠كم، وعلى أساس هذا الامتياز فقد تمكنت ألمانيا من توقيع عقد مع "إدارة الأملاك الخاصة" عام ١٩٠٤ لمدة سنة واحدة، للتنقيب في حقول ولايتي الموصل وبغداد، وبعد منح الألمان امتياز سكة حديد بغداد– برلين عام ١٩٠٣، والذي أصاب عمق المصالح الاقتصادية البريطانية الحيوية، بدأت بريطانيا تنظم أوراق اللعبة بشكل جيد، ومارست مع شركاتها ضغوطا دبلوماسية ومصرفية، للحيلولة دون حصول الألمان على الامتياز"( الفهداوي، ٢٠١٧–٤١١).

ثم استؤنفت المفاوضات بعدها، فعهدت الحكومة العثمانية إلى السيد "أرنست كاسل" بتأسيس المصرف الوطني التركي لتعزيز التعاون بين الإنجليز والألمان والعثمانيين في تنفيذ المشاريع الاقتصادية، لهذا تأسست الشركة المعروفة باسم "الشركة الإفريقية والشرقية المحدودة"، ثم عرفت فيما بعد باسم "شركة نفط العراق". وبعد الحرب العالمية الأولى، تم اقتسام أملاك الدولة العثمانية، وأصبح العراق تحت الانتداب البريطاني (شهيب، وجعفر، وكشكول–٣٤٤)

## المطلب الأول: الوضع من سان ريمو إلى أول اتفاقية مع بريطانيا:

بعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على الخليج العربي، بدأت التفكير في اعتبار العراق منطقة لا يمكن إهمالها اقتصادياً وسياسياً، لما تتمتع به من أهمية استراتيجية. وبالفعل، تم توقيع اتفاقية "سان ريمو" في ٢٤ أبريل عام ١٩٢٠م بين بريطانيا وفرنسا، حيث قُسمت مناطق النفوذ وسُويت المنازعات حول المناطق العراقية التي تحتوي على كميات هائلة من النفط الخام، وفي السادس من يناير ١٩١٩، انضمت فرنسا إلى شركة النفط التركية، وحصلت على نصيب يتراوح بين٢٠%–٣٠% من نفط العراق مقابل تسليم الموصل لها، وفي إطار ذلك الاتفاق، وقع كل من مستشار اللجنة الفرنسية العامة للبترول هنري بيرانجيه ووزير النفط والمستعمرات البريطاني وولتر لونغ في الثامن من أبريل ١٩١٩، لبدء المباحثات حول تنسيق لاستغلال مختلف حقول البترول، وتنص على:

- أولاً: في حال صدور قرار عصبة الأمم بالانتداب البريطاني على العراق، تتعهد بريطانيا بالتوسط لدى الحكومة العراقية لمنح امتياز مشابه لذلك الذي منحته لشركة النفط التركية.
- ثانياً: تحصل فرنسا على نسبة من رأس مال شركة النفط التركية، ويتم توزيع حصص الشركة على النحو التالي: ٧٠% لبريطانيا، ٢٠% لفرنسا، و١٠% للحكومة العراقية. وفي حالة عدم رضا الحكومة العراقية عن هذه الحصة، يتم توزيعها بالتساوي بين بريطانيا وفرنسا.

ثالثاً: تعمل الحكومة الفرنسية على تسهيل مد خط أنابيب لنقل نفط العراق وإيران إلى البحر المتوسط، ويتم اختيار الموانئ بالاتفاق بين الطرفين. كما تعمل الحكومة البريطانية على إعفاء النفط من الضرائب عند مروره عبر الأراضي الخاضعة لانتدابها، وتتعهد بمنح التسهيلات نفسها في حالة مرور الأنابيب عبر الأراضي العراقية إلى الخليج العربي.

كما تم توقيع مذكرة أولية للاتفاق حول العراق، تمنح فرنسا بمقتضاها ٢٥% من أسهم شركة النفط التركية مقابل موافقتها على بناء خطين للأنابيب يمران عبر منطقة انتدابها في سوريا، والمحافظة على عملية نقل النفط من العراق وفارس. وقد مُنحت هذه الحصة لفرنسا لضمان مساندتها لبريطانيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم تم توقيع الاتفاقية النفطية حول العراق، والتي نصت على منح الحكومة الفرنسية –أو من يمثلها– حصة ألمانيا بما يقارب ٢٥% من الإنتاج الصافي من النفط حسب الأسعار المتداولة في الأسواق، واحتفظت لنفسها بـ ٧٥%.

**وفي ٢٥ من مارس عام ١٩٢٥** تم التوقيع على أول عقد لاستثمار النفط العراقي بين الحكومة العراقية آنذاك وشركة النفط التركية التي كانت بريطانيا تمتلك ٩٥% من رأسمالها، بينما يمتلك ٥% رجل الأعمال الأرمني "كالوست سركيس كولبنكيان" الذي أصبح بعد تلك النسبة يعرف بلقب "مستر خمسة بالمئة". ولم يكن للدولة العراقية الوليدة أن تنازع الأسد البريطاني الشرس، وتتفاوض معه على قدم المساواة المفترضة بين دولتين، فكانت النتيجة قبول أن يكون امتياز التنقيب محصوراً بما جاء في الموافقة العثمانية، بشرط استثناء ولاية البصرة والأراضي المتداخلة حدودياً مع إيران، وأن لا تتجاوز مدة الامتياز أكثر من ستين سنة من تاريخ التوقيع على الاتفاقية، وكما ورد في كتيب (قضية النفط العراقي، ١٩٥٢–١١)، فقد استخدمت بريطانيا بهدف إقناع العراق بتوقيع الاتفاقية، عدة أساليب غير مشروعة ولا مسبوقة في التاريخ، فقد وضعت قضية الموصل في إحدى كفتي الميزان، وهددت العراق بأنه إذا لم يتم توقيع عقد الامتياز على الوجه الذي تراه بريطانيا، فإنها لن تكون مسؤولة عن مصير الموصل (أي بقائها تحت السيادة العراقية)، وأنها ستحصل على نفس الامتياز من الجهة التي ستنتقل إليها السيادة على تلك المنطقة أيا كانت!! خضعت الحكومة العراقية عام ١٩٢٥ لما لم تكن لتقبله في الظروف الاعتيادية، فعندما أطلت أزمة تقرير مصير ولاية الموصل –التي تمثل حالياً الثلث الشمالي العراقي بأكمله، قبلت بغداد –على مضض– منح "شركة النفط التركية" امتياز التنقيب عن النفط في الولاية المتنازع عليها شرطا لحسم النزاع حول السيادة عليها لمصلحة العراق، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن تكون مدة الامتياز ٧٥ عاما، وأن تكون المساحة المشمولة بحق الامتياز ١٩٢ ميلا، وتشمل الاتفاقية إعفاء الشركات الأجنبية من جميع

الضرائب والرسوم، مقابل حصول العراق على مبالغ ثابتة عن كل طن منتج محدد بأربعة شلنات ذهبية (شهيب، وجعفر، وكشكول–٣٤٤). ومن الغريب أن الإنجليز اعتبروا مجرد التوقيع على الاتفاق هو الشرط الأساسي لتنفيذه، ومن أجل ذلك تم تأخير إقرار القانون الأساسي حتى تم إبرام الاتفاق، وكما جاء في كتيب "قضية النفط العراقي، ١٩٥٢–١١"، فقد كان لتلك الاتفاقية وتعديلاتها عيوب عديدة، ومنها: قلة الكميات المستخرجة من النفط في العراق، وتأخره عن بقية أقطار الشرق الأوسط كثيرا في ذلك. وأيضا شمول الامتيازات لأرض لم يتم –ولفترات طويلة– استثمارها من قبل الشركات، وقد كان الأولى استثمارها بشكل مستقل. وغير ذلك من الأمور التي جعلت من امتيازات النفط في العراق أسوأ امتيازات في العالم، وأقلها فائدة للقطر الذي منح تلك الامتيازات. ومنذ العام ١٩٥٠، اكتسى القطاع النفطي أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، حيث أصبحت له حصة الأسد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقربت إيراداته من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي أكثر من٩٠% من الإيرادات العامة.

**تعليق:** نلاحظ في تلك المرحلة جرأة كل من بريطانيا وفرنسا البالغة، حيث قامتا باقتسام حدود الدولة العثمانية سياسيا، ثم قامتا بحرمان الاتحاد السوفيتي من مناطق نفوذه بحجة انسحابه من الحرب العالمية، ثم قامتا بإزاحة الولايات المتحدة من المشاركة في التهام عوائد النفط في المنطقة!!

ثانيا: نلاحظ مهارة شركة النفط البالغة في التسويف والمماطلة في المفاوضات، وليس معنى موافقتها الخطية على بند ما أنه سيخرج إلى حيز الواقع، فقد فرضت على العراق قيدا ينص على أن يبيع بقية النفط للشركة بالسعر الذي تحدده هي، باعتبارها تضم الشركات العالمية كمساهمين فيها، كما لم تحدد نسبة الضرائب والخصومات، بل حرمت العراق من حقه في فرض أية ضرائب على إنتاجه من النفط، إضافة إلى غموض التزاماتها، وكيفية إثبات الأرباح بدقة!! وما يؤسف له أنه حتى عام ١٩٥٠، لم يتسلم العراق سوى مائة مليون دولار، في حين كان صافي ربح الشركات النفطية عن الفترة نفسها ٨٠٠ مليون دولار!! (الجليلي، ١٩٥٥–١٥١).

## المطلب الثاني: النفط العراقي بعد عام ١٩٥٠

في سبتمبر ١٩٥٠، عُهِدَ إلى نوري السعيد برئاسة الوزارة، بهدف السعي إلى تعديل امتيازات النفط. وكانت هذه السلسلة من الامتيازات: (الأولى١٩٢٠، والثانية ١٩٢١، والثالثة ١٩٢٨) الأسس التي استثمر بموجبها النفط العراقي منذ بداية الإنتاج في الثلاثينيات. وكانت مدة الامتيازات عموما ٧٥ سنة. وقد عقدت في ظروف سياسية عصيبة، لم يستطع العراق خلالها أن يؤمن مصالحه ويضمن حقوقه على الوجه

الأكمل، فأملت شركات النفط شروطها، وصاغت أحكامها بحيث تخدم مصالحها. كانت نتيجة هذه المفاوضة موافقة الشركات على دفع ستة شلنات ذهب للطن الواحد بدلا من أربعة شلنات ذهب اعتبارا من بداية يناير ١٩٥٠ وزيادة الإنتاج من حقول كركوك، أما بالنسبة لحساب سعر الذهب فقد قررت الحكومة العراقية إقامة دعوى قضائية على شركة النفط العراقية لتأمين حقوق العراق، وفي ٣ أبريل قام مدير شركة النفط في العراق بزيارة نوري السعيد في داره، وأبلغه موافقة الشركة على أن يكون معدل مورد العراق عن الطن الواحد من النفط مساويا لمثيله في الدول المجاورة كإيران والمملكة العربية السعودية. (جبران، د. ت– ٤). وبعد تصاعد حملة المطالبة بالتأميم داخل العراق، رد نوري السعيد في مايو ١٩٥١على المطالبين بالتأميم بأن أعلن في مجلس النواب أن النفط "ملك الدولة، وهو مؤمم من أصله والشركات مستأجرة، فإذا خالفت شروط الاستئجار فيمكن استبدال المستأجر بغيره"، فسارعت الشركات للبدء في المفاوضات حتى ١٣ أغسطس ١٩٥١، وذلك كما ورد في كتيب (قضية النفط العراقي، ١٩٥٢–٤٠)، فأعلنت الحكومة التوصل إلى اتفاقية تضمنت:

أولاً: تكون حصة العراق ٥٠% من أرباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق.

ثانياً: يُحدد الحد الأدنى لإنتاج النفط بـ ٢٢ مليون طن من النفط الخام سنوياً، تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل بدءًا من عام ١٩٥٤، و٨ ملايين طن من النفط الخام سنوياً تستخرجه شركة نفط البصرة بدءًا من أواخر عام ١٩٥٥.

ثالثاً: يجب أن يكون الحد الأدنى لإيرادات العراق من النفط ٢٠ مليون دينار سنوياً لعامي ١٩٥٣ و١٩٥٤، و٢٠ مليون دينار سنوياً بدءًا من عام ١٩٥٠ وما بعدها.

رابعاً: يُحدد معدل إيرادات العراق عن الطن الواحد من النفط بـ ٢٠ شلنًا، على أن يرتفع إلى ٢٩ شلنًا بدءًا من عام ١٩٥٣.

خامساً: أن تصبح واردات العراق من النفط على وفق الأسس الآتية: حوالي ١٥ مليون دينار سنة ١٩٥١، وحوالي ٢٣ مليون دينار سنة ١٩٥٢، ثم حوالي ٤٥ مليون دينار ١٩٥٣، ثم حوالي ٥٠ مليون دينار ١٩٥٤، وأخيرا حوالي ٥٩ مليون دينار ١٩٥٥.

سادساً: تلتزم الشركة بتزويد مصفاة بيجي بكافة احتياجاتها من النفط للاستهلاك المحلي.

وفي فبراير ١٩٥١م، أعلن نوري السعيد، رئيس الوزراء التوقيع الرسمي لاتفاقية النفط في بغداد، وقارن بين وضع العراق والوضع السائد حينذاك في إيران –حيث تعرضت إيران إلى محاربة الشركات الرأسمالية ومن ورائها أمريكا وبريطانيا– وادعى أن الاتفاقية ستضمن مصالح العراق. وأعلنت الحكومة أنها ستقدم الاتفاقية إلى مجلس الأمة للمصادقة عليها (جبران، د.ت–٨).

## المطلب الثالث: الوضع بعد عام ١٩٧١

### تأميم النفط عام ١٩٧١:

أدرك النظام الحاكم في العراق بعد عام ١٩٧٠، أثر الواقع الاقتصادي في استقرار النظام السياسي في البلاد، ولذلك سعى بكل الوسائل إلى محاولة ربط الاقتصاد العام للبلاد بالخطوات السياسية التي يخطوها، ولكون النفط المصدر الرئيس لتمويل البلاد، فقد أولاه النظام القائم أهمية كبرى، وعمل على ربطه ليس فقط بالاقتصاد، بل بالسياسة كذلك. وبعد فشل العراق في الوصول إلى نتائج مرضية مع الشركات المنتجة للنفط، أصبح النظام القائم في العراق يرى أن أفضل حل للأزمة النفطية هو التأميم الفوري. ومع بداية المفاوضات مع شركات النفط، بدأت الحكومة العراقية تدرك أن نجاح عملية التأميم لن يتم بسهولة إلا في وجود حماية دولية، ولذلك سعى إلى توطيد علاقاته بالاتحاد السوفيتي وبعض الدول صاحبة التوجه الاشتراكي، لخلق رادع دبلوماسي واقتصادي، وفي ربيع عام ١٩٧٢ تم توقيع "معاهدة الصداقة والتعاون"، ومع مضي العراق قدما في عملية إنتاج النفط من حقل الرميلة الشمالي، قامت شركة نفط العراق (IPC) بتوجيه ضربة كبيرة للنظام في العراق، بتخفيض الإنتاج من حقل كركوك بشمال العراق إلى٦٠% فقط من طاقته الإنتاجية، بحجة انخفاض أسعار ناقلات النفط، مما جعل نفط العراق المنقول عبر سوريا غير قادر على المنافسة (إبراهيم، ٢٠٢١–٣٢٧٧). وأصدر وزير النفط العراقي إنذارا نهائيا لهذه الشركة في مايو ١٩٧٢، وأمهلها أسبوعين لإعادة الإنتاج إلى طاقته الكاملة، وتقديم عرض إيجابي بالنسبة للأمور المتعلقة الأخرى، وإلا فإنها ستواجه تأميما فوريا، لكنها استمرت في المطالبة بالتعويض عن خسارة حقل الرميلة الشمالي، وأعطت نفسها الحق في شراء ٨٠٠ ألف برميل بتخفيض قدره ٢٠% كتعويض عن خسارتها لمناطق الامتياز نتيجة القانون ٨٠ لعام ١٩٦١م، وكان العراق قد اتخذ حيطته لقيام الشركة بإيقاف الإنتاج حتى بنسبة ١٠٠%. وفي الأول من يونيو ١٩٧٢، أعلن الرئيس آنذاك أحمد حسن البكر تأميم النفط في العراق، وإنشاء شركة باسم "الشركة العراقية للعمليات النفطية"، للإشراف على إدارة شركة نفط العراق. وقد اختارت الحكومة العراقية تأميم أعمال شركة نفط العراق في حقول الشمال أولا، كمرحلة انتقالية. وقد اختارت الحكومة العراقية عدم القيام بالتأميم الكامل لإرباك الشركات وشل إرادتها في اتخاذ قرارات مضادة، مما سيولد ترددا قبل كل قرار تتخذه ضد العراق (إبراهيم، ٢٠٢١–٣٢٩٠). وقد احتاطت الحكومة العراقية أيضا، فقامت بالاتفاق مع فرنسا لتحويل رصيدها من العملة الصعبة إلى بنوك فرنسية حتى لا يمكن الحجز عليها أو احتجازها كما حدث مع مصر عام ١٩٥٦م. وحرصا على التماسك الداخلي، عقدت

اتفاقية مع القيادات الكردية في مارس ١٩٧٠، تضمنت بعض الحقوق للأكراد، وحظيت هذه الاتفاقية بتأييد داخلي وخارجي (إبراهيم، ٢٠٢١–٣٢٩٢).

**رد فعل شركات النفط:**

– مقاطعة نفط العراق المؤمم لمنع تسويقه، بتهديد بعض الدول وأصحاب ناقلات النفط بالملاحقة القضائية أو القرصنة البحرية.

– زيادة الإنتاج النفطي الموازي لتعويض النقص في الإنتاج، ورغم تعهد دول الخليج بعدم زيادة إنتاجها من النفط تعويضا عن النفط العراقي المؤمم، فقد قامت الشركات العاملة في إنتاج النفط في الخليج بزيادة إنتاجها من النفط، بهدف تعويض ما فقدته في العراق (شوكت، ١٩٧٢–٦).

– محاولة شل الفعاليات النفطية الأخرى كالاستثمارات الجديدة، والحفر، وإلغاء عقود توريد قطع الغيار بينها وبين العراق، بهدف تجميد معدلات إنتاج العراقي في هذه المرحلة.

– وصل الأمر إلى التخريب وتشجيع العناصر المتطرفة بهدف زعزعة استقرار العراق، والتهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة.

**موقف الاتحاد السوفيتي:**

أطلق الاتحاد السوفيتي إشارة تحذيرية معلنا "أن أيام دبلوماسية البوارج قد ولت بغير رجعة"، وأعلن دعمه ودعم كل الشعوب العربية الأخرى وسائر الدول الاشتراكية. وأعلن العراق أن أي تعرض للنفط العراقي المؤمم سيقابله تأميم شركة نفط البصرة، وبهذا تمكن العراق من تصدير نفطه إلى الأسواق العالمية (إبراهيم، ٢٠٢١–٣٢٩٦). ومع نفاذ قانون التأميم أصبح العراق يسيطر على ما نسبته ٦٥% من حصص الشركات النفطية العاملة في العراق، وانعكست عملية التأميم على الإنتاج، فبلغ الإنتاج أكثر من ٩٧ مليون طن سنويا عام ١٩٧٣، بعد أن كان ٩١ مليون طن عام ١٩٧٢م. وأثر موقف الولايات المتحدة من إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣، صدر القرار العراقي رقم ٧٠ لعام ١٩٧٣، بتأميم الحصص الأمريكية في شركة نفط البصرة، والبالغة ٢٣.٧% من مجموع أسهم شركة نفط البصرة، ثم حصص شركة النفط الهولندية (٦٠% من شركة شل) في شركة نفط البصرة. وبهذا أصبح العراق يمتلك ٣٨% من أسهم شركة نفط البصرة، و٧٨% من مجموع إنتاج النفط في العراق. وفي عام ١٩٧٥، صدر القرار رقم ٢٠٠ لعام ١٩٧٥، بتأميم بقية حصص الشركات الأجنبية، ولم يعد هناك وجود لأي شركة أجنبية تملك امتيازا نفطيا في العراق بعد هذا التاريخ (السياب، ١٩٧٦–٢٩).

## المبحث الثالث: الحاضر وآفاق المستقبل

**مقدمة:**

الاقتصاد العراقي اقتصاد نفطي، إضافة إلى ما يتمتع به من تنوع في الموارد المادية والبشرية. وقد أسهمت هذه الظروف في تجريد الاقتصاد العراقي من ملامحه التنموية، مما أفقد عملية التنمية صفة الاستدامة (الربيعي، د.ت–١٢). ويمكن القول إن المشكلة الاقتصادية في العراق تعود إلى فشل الأنظمة التي حكمت البلاد منذ خمسينيات القرن الماضي في الانتقال نحو اقتصاد تنموي من خلال استثمار الثروة النفطية في تنويع الاقتصاد ورفع مستوى التنمية البشرية. وقد أسهم هذا في تعزيز التبعية بأشكالها المختلفة، والتخلي عن الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والنهوض بالتنمية الداخلية. (الربيعي، د.ت–١٢).

### المطلب الأول: ملامح الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣

بعد تجربة استغرقت أكثر من ثلاثة عقود، عاشتها البلاد في ظل نظام اقتصادي ريعي– مركزي قائم على التمركز الشديد للدولة استطاعت الدولة المتحولة في عام ٢٠٠٣ توصيف نظامها الاقتصادي الجديد كنظام "ريعي– ليبرالي"، ثم جاءت المادة (٢٥) من هذا الدستور لتؤكد على "أن الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفقاً للأسس الاقتصادية الحديثة من أجل ضمان الاستثمار الكامل لموارده وتنوع مصادره وتشجيع، وتنمية القطاع الخاص" ( الربيعي، د.ت–٢٠)، أما المادة (٢٦): "فقد شددت على أهمية فصل اقتصاد السوق الحر عن نشاط الحكومة".

**ثانيا: التوجه الليبرالي وتبني اقتصاد السوق:** لقد ركزت السياسة الاقتصادية للحاكم المدني الذي عينه الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التحرر الاقتصادي والاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، وقد توجهت هذه السياسة نحو المزيد من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وركزت جهودها على تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية والتحرر المالي، مع إهمال شبه كامل للتنمية الداخلية وقطاعات الإنتاج المحلية. أعلنت الحكومة انسحابها من النشاط الإنتاجي غير النفطي لصالح القطاع الخاص، وتزامن هذا الانسحاب مع تبني التوجهات الليبرالية للسياسات التجارية، مما أدى إلى القضاء على الصناعات المحلية لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة، وتحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي استهلاكي تابع.

**ثالثا: التوجه الاستهلاكي للنظام الاقتصادي:** تضافرت عدة عوامل دفعت نحو تفاقم التوجه الاستهلاكي للنظام الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣. من أبرز هذه العوامل تبني فكرة المحاصصة في دستور ٢٠٠٥، الذي أدى إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وفق أسس استهلاكية. هذا التوجه أدى بدوره إلى تغذية الاقتصاد الريعي وإهمال قطاعات الإنتاج المحلية، وتعزيز الاعتماد على الخارج (الربيعي، د. ت–٢١). وما بين عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨، تميز الاقتصاد العراقي بإصدار عدد من التشريعات ذات الصبغة الليبرالية التي استهدفت تحرير السوق وتعزيز اندماجها بالسوق العالمية. ومع ذلك، لم تول تلك التشريعات قدراً مماثلاً من الاهتمام لتنشيط القطاع الخاص المحلي. وقد أدى هذا الوضع إلى توقف العديد من المشروعات الصناعية الخاصة، سواء بسبب التدمير الذي تعرضت له منشآتها وأعمال السلب والنهب التي ترافقت مع ظروف الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، أو نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع قدرتها التنافسية بفعل سياسات الإغراق (الربيعي، د.ت–٢٤).

## المطلب الثاني: آفاق المستقبل

هناك طريقان لا ثالث لهما في مسألة التنمية والعدالة الاجتماعية:

**أولاً: التنمية المستقلة:** يتطلب ذلك اعتماد استراتيجيات وسياسات تشجع على والاستثمار في الموارد البشرية والبنية التحتية، بهدف تعزيز الاستقلالية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

**ثانياً: تعزيز العدالة الاجتماعية:** من خلال إتاحة الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. ليشعر الأفراد بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، مما يعزز قدرات الدولة الإنتاجية بشكل عام. يتطلب ذلك تطوير نظام قانوني عادل ومتساوٍ يضمن حقوق الجميع دون تمييز، وتوفير مجموعة من الحقوق الأساسية مثل الحق في العمل والتوظيف، والحق في حصة عادلة من الثروة، والحق في الحماية الاجتماعية. *ومن الخطوط العريضة لمستقبل عراقي* زاهر الخطوات التالية:

من خلال إصلاح المؤسسات والصناعات التحويلية، وعبر تدريب الكفاءات الماهرة في العراق لمجاراة التكنولوجيا الحديثة في العالم، مع دراسة إمكان دمج وتوأمة بعض الصناعات العراقية مع مثيلاتها في الدول الأخرى، وخصخصة الصناعات الناجحة لعدم نقل عدوى البيروقراطية إليها (حبش، وإسماعيل، وطه،٢٠٢٠-٤٢٤)، بالإضافة إلى تطبيق الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين.

**النتائج:**

- حاول حكام العراق تعديل الاتفاقات الخبيثة بينهم وبين الشركات النفطية التابعة للاستعمار، إلى أن وصل الأمر للتأميم الكامل على مراحل، آخرها عام ١٩٧٥م.
- ما زال الاقتصاد العراقي مكبلا بقيود الاقتصاد الريعي، ولم يصل بعد إلى الاقتصاد الشامل.
- بدأت فكرة المحاصصة لتحقيق التوازن الاجتماعي، لكنها انتهت بأن أصبحت من أكبر المعوقات أمام تنمية شاملة.

**التوصيات:**

- من الضروري أن تضع الخطط الاقتصادية العراقية نصب أعينها تنويع مصادر الدخل العراقي، وتجاوز الاعتماد على النفط مصدرا رئيسا وحيدا للدخل القومي.
- يفترض أن تستهدف الخطط الاقتصادية أفضل سبيل للافادة من الإيرادات لتحسين معيشة رجل الشارع العراقي.

**المصادر والمراجع:**

١. إبراهيم، م. م. (٢٠٢١). تأميم نفط العراق ١٩٧٢، والموقف الدولي منه. مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، (٣٤) الإصدار الثاني، أكتوبر.
٢. الربيعي، ف. خ. ع. (بدون تاريخ). هوية النظام الاقتصادي في العراق. المستقبل العربي، (٤٨٤).
٣. إبراهيم، م. (٢٠٢٣). تاريخ نفط العراق وحاضره: منحة الطبيعة ومحنة التاريخ. تم الاسترجاع من https://jummar.media
٤. الفهداوي، ذ. ع. ح. (٢٠١٧). التنافس البريطاني الفرنسي الأمريكي على نفط العراق ١٩١٤–١٩٢٥: دراسة تأريخية. مجلة كلية التربية، جامعة سامراء، ١٣(٥٠)، السنة ١٢، سبتمبر.
٥. المنيف، م. ب. ع. (٢٠٠٨). منظمة أوبك: نشأتها وتطورها. بحوث اقتصادية، (٤١)، شتاء.
٦. توفيق، ج. إ. (بدون تاريخ). اتفاقية النفط عام ١٩٥٢. المحاضرة الخامسة، كلية الآداب، جامعة الأنبار.
٧. حبش، ب. أ.، إسماعيل، ش. أ.، وطه، ز. ع. (٢٠٢٠). واقع الصناعات التحويلية من الاقتصاد الريعي في العراق: رؤية مستقبلية. Journal Of Economics And Administrative Sciences، 26(119 ).
٨. سالم، م. ص. (٢٠١٣). حقول النفط الحدودية بين العراق ودول الجوار. مجلة الجمعية العراقية –كلية التربية ابن رشد، (٦٩) الجزء الثاني.

٩. شهيب، ر. خ.، جعفر، م. ر.، وكشكول، ع. س. (بدون تاريخ). قياس العلاقة بين أسعار النفط الخام والعجز في الموازنة العامة للعراق للمدة ٢٠٠٣–٢٠١٦م. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
١٠. محمود، أ. م. ع. (بدون تاريخ). منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك" ودورهما البارز في مجال السياسة النفطية. المجلة القانونية.
١١. فضل الدين، د. ظ. (بدون تاريخ). النفط العراقي: تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية. سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (١١٣)، ص ٧.
١٢. الجشعمي، غ. غ. ي. (٢٠٢٢). امتيازات شركات النفط في العراق ١٩٢٥–١٩٥٢: دراسة تاريخية. مجلة الباحث، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، ١٠ مايو.
١٣. كاظم، ب. ج.(٢٠٢٠). دور الإيرادات النفطية لتعزيز التنمية– حالة العراق. مجلة واسط للعلوم الإنسانية.
١٤. مرزوك، ع. ل.، راوي، س. ز. (٢٠٢٢). تسويق النفط العراقي: آليات التعاقد وممكنات التحفيز. مركز دراسات الكوفة.
١٥. زيني، م. ع. (٢٠٠٦). الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل. محاضرات الإمارات ١٠٣، ط٣.
١٦. وزارة النفط، جمهورية العراق. (٢٠١٤). ورقة جمهورية العراق لمؤتمر الطاقة العربي العاشر. دراسة صادرة عن وزارة النفط، مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، من ٢١ إلى ٢٣ ديسمبر.
١٧. فارس، ن. (٢٠٢١). الاقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣: التحديات والمعالجات. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ١٩(٧١)، يناير.
١٨. سليتر، ر. (٢٠١٦). سلطة النفط، والتحول في ميزان القوى العالمية (ترجمة: م. ف. خضر). القاهرة: هنداوي.

**19. Opec(2006). Annual report. Retrieved from: https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/AR2006.pdf**